

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)"

* نيفين حسين محمد محمود

ملخص الدراسة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم طرق تشجيع زيادة الصادرات من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التجربة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على الصادرات في مصر، ومن أجل هذا تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر من تعاريف وأهداف ومحددات، كما تم التطرق إلى واقع الاستثمار في مصر وتطور الصادرات المصرية ومدى تأثيرها بزيادة الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن التطرق إلى المعوقات التي تعوق نفاذ الاستثمار الأجنبي إلى البيئة المحلية، والحلول والتوصيات المقترحة بتذليل هذه المعوقات. في النهاية تم تصميم نموذج قياسي لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي على الصادرات دي في مصر باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية باستخدام منهجية (ARDL)، وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر.

وتوضح معلمات النموذج ان هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر والصادرات خلال الفترة من ١٩٦٠ الي عام ٢٠٢١، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بشكل إيجابي فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الي زيادة الصادرات، وهناك علاقة عكسية لمعدل البطالة على الصادرات عند ٣ فترات إبطاء، ايضاً توجد علاقة عكسية بين التضخم والصادرات عند ٣ فترات ابطاء، كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف ومعامل تكوين راس المال والصادرات وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية

ان هناك علاقة طردية في الاجل الطويل بين كلا من (سعر الصرف وتكوين راس المال والاستثمار الأجنبي المباشر) والصادرات، وتوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم في الاجل الطويل والصادرات،

اما البطالة فقد تغير اتجاه العلاقة في الاجل الطويل عن الاجل القصير وأصبحت العلاقة طردية أي ان البطالة تزيد مع زيادة الصادرات حيث يمكن ان تزيد قيم الصادرات في الاجل الطويل نتيجة ارتفاع الأسعار وليس زيادة حقيقية في الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، مصر، نموذج (ARDL)

* مدرس اقتصاد - جامعة الاهرام الكندية

The impact of foreign direct investment on Egyptian exports, artistical study using the ARDL model during the period(2021-1960)

Abstract:

Foreign direct investment is one of the most important ways to encourage an increase in exports by facilitating access to international markets. Therefore, this study aims to identify the Egyptian experience in attracting foreign direct investment and its impact on exports in Egypt, and for this, the basic concepts that characterize investment have been addressed, the definitions, objectives and determinants of FDI, as well as the reality of investment in Egypt and the development of Egyptian exports and their impact on increasing foreign investments, as well as addressing the obstacles that impede foreign investment from entering the local environment, and the proposed solutions and recommendations to overcome these obstacles.

In the end, an econometrics model was designed to know the impact of foreign investment on these exports in Egypt using statistical model using the (ARDL) methodology, and a positive relationship was found between foreign direct investment and exports in Egypt.

The parameters of the model show that there is a direct relationship between Egypt's GDP and exports during the period from 1960 to 2021, and foreign direct investment affects exports positively. The more foreign direct investment leads to an increase in exports, and there is an inverse relationship

to the unemployment rate on exports at 3. Slow periods, there is also an inverse relationship between inflation and exports at 3 slow periods, and there is a direct relationship between the exchange rate and the capital formation factor and exports, which is consistent with economic theory.

There is a direct relationship in the long term between (exchange rate, capital formation and foreign direct investment) and exports, and there is an inverse relationship between the long-term inflation rate and exports. Unemployment increases with the increase in exports, as the values of exports can increase in the long run as a result of higher prices and not a real increase in production.

Keywords: Foreign Direct Investment, Exports, Egypt, ARDL Model.

المقدمة

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، وهذا يتطلب خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتوفير سياسات تضمن نمو هذه الاستثمارات من خلال قوانين وأنظمة للعمل والعمال وفتح الأسواق وحوافز ضريبية وحماية الملكية الفكرية فضلاً عن تطوير البنية التحتية وتطوير سياسات التجارة الخارجية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر له دور فعال في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة ، حيث انه يعمل على سد الفجوة بين الموارد والإمكانيات غير المتوفرة بالدولة المضيفة ويعمل على زيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة وخلق فرص تصديرية للمصدرين في الأسواق الخارجية والإرتقاء بمستوى الإنتاج المحلي لمواجهة المنافسة العالمية.

فقد قامت الحكومة في مصر بعمل العديد من الإصلاحات المالية والنقدية بهدف تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة وذلك في إطار رؤية مصر¹ 2030 . لذا عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها من خلال توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بها بهدف رفع معدل النمو وزيادة الصادرات وخفض معدل البطالة.

ولذا قامت بوضع قوانين خاصة بالاستثمار منها قوانين التأسيس، قوانين مالية، قوانين تجارية ، وقوانين أخرى بهدف جذب المزيد من المستثمرين الأجانب نذكر أهمها :

- **قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017** ولقد تضمن القانون العديد من الحوافز والضمانات من أجل حماية المستثمرين ضد نزع الملكية والتسعير الإجباري والحق الكامل في توزيع الأرباح وحق اللجوء إلى لجان فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار.
- **قانون المناطق الاقتصادية رقم 83 لسنة 2002**، والذي يشجع على إقامة مناطق خاصة للأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية التي تستهدف أسواق التصدير، وتتمتع الشركات العاملة في هذه المناطق بالعديد من الحوافز منها إعفاء من ضرائب المبيعات والضرائب غير المباشرة، كما تتمتع بمجموعة أخرى من الحوافز . ويوجد حالياً منطقة اقتصادية خاصة واحدة في منطقة شمال غرب خليج السويس، وتتولى إدارتها الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس.

¹ تتركز رؤية مصر 2030 على الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشتة - العدالة والإندماج الاجتماعي والمشاركة- المعرفة والإبتكار والبحث العلمي - حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع- اقتصاد تنافسي ومتنوع- نظام بيئي متكامل ومستدام -السلام والامن المصري - تعزيز الريادة المصرية.

1. الدراسات السابقة

أرجعت دراسة (فوزى، 2002) أن من أهم أسباب انخفاض الاستثمار في مصر هي مشاكل متعلقة ببرنامج الإصلاح الإقتصادي المطبق في مصر عام 1991، وهي المشاكل المتعلقة بتعقد الإدارة الضريبية، إرتفاع تكلفة العمل وإنخفاض إنتاجيته، مشاكل التصدير بسبب إرتفاع سعر الصرف، عدم توافر قاعدة بيانات تصديرية للأسواق الخارجية، صعوبة الحصول على التمويل وإرتفاع تكلفته، عدم إستقرار السياسات الإقتصادية، وضعف القوة الشرائية في السوق المحلي.

كما عرضت دراسة (العيان، 1997) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، وإستخلصت الدراسة أن الشركات متعددة الجنسيات الناقاة للاستثمار تتحرى مستقبل سعر الصرف للدولة المضيفة، وان تلك الشركات تنجذب إلى الدول المخفضة لقيمة عملتها.

كما أوضحت دراسة (Gunes, 2016) أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف في تركيا وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة أن سياسة سعر الصرف الثابت أحد أسباب الأزمات المالية الكبرى في الأسواق الناشئة مثل المكسيك في نهاية عام 1994، تايلاند وإندونيسيا وكوريا في عام 1997، روسيا والبرازيل في عام 1998، الأرجنتين وتركيا في عام 2000، وتركيا مرة أخرى في عام 2001. بينما نجحت دول أخرى لم تثبت سعر الصرف بها من تجنب مثل هذه المشاكل مثل جنوب إفريقيا والمكسيك وتركيا في عام 1998.

بينما دراسة (ناصرى، 2011) فلقد أوضحت أن سياسة تثبيت سعر الصرف في الجزائر في التسعينات لم تكن فعالة، وأن الدينار الجزائري كان مقوماً بأعلي من قيمته الحقيقية، وأكدت الدراسة علي غياب العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة (غريب، 2012) فلقد عرضت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية كبديل للدول النامية عن المساعدات الخارجية والديون الخارجية، كما تطرقت للمنافسة بين الدول النامية لجذب المزيد من الاستثمارات لإقامة مشاريع استثمارية ونقل التكنولوجيا لرفع المستوى المعيشى لأفراد المجتمع وخلق فرص توظيف.

وتوصلت دراسة (مهران، 2000) أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج البطالة في مصر تعد مساهمة متواضعة لا تذكر ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات هذا الاستثمار كانت شركات بتترول دولية . كما عرضت الدراسة أن هناك تناقض في السياسات الإقتصادية المطبقة (سواء بالتداخل أوالتضارب) وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة.

كما أن دراسة (القرار، 2004) توصلت ان أهم محددات الاستثمار الإجنبي المباشر هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفتاح، التغير في سعر الصرف الأسمى، وسعر الفائدة العالمي .وتوصلت الدراسة إلى ان تأثير كلاً من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالنسبة إلى الإقتصاد ككل ، بينما ان تأثير كلاً من التغير في سعر الصرف الأسمى وسعر الفائدة العالمي سالباً.

وتولت الدراسات عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على النمو الإقتصادي في العديد من البلدان فدراسة (Sengupta, 1994) توصلت الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة هما أهم حوافز النمو الإقتصادي.

وهناك أيضاً دراسة (محمد قادري ،محمد داودي، 2018) بعنوان قياس العلاقة السببية الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الإقتصادي في دول MENA وتقوم الدراسة بإختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الإقتصادي في 15 دولة من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، واستخلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يؤثران تأثيراً إيجابياً على النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتهدف دراسة (Har, W. M., Teo, K. L., & Yee, K. M, 2008) إلى التعرف على العلاقة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي بماليزيا خلال الفترة 1970 - 2005 ، وأظهرت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين النمو الإقتصاد الماليزي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا.

وتناولت دراسه (Xuan, Nguyen Thanh and Xing, Yuqing, 2008) تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات فيتنام للفترة من 1990 وحتى 2004، وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد العوامل الرئيسية الدافعة للإرتفاع صادرات فيتنام السريع ، كما أوضحت أن ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع صادرات فيتنام إلى تلك الدول بنسبة 0.13%.

كما هدفت دراسة (Rahmaddi,R.,& Ichihashi,M., 2013) إلى اختبار فرض وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية في اندونيسيا، وذلك من خلال دراسة احصاءات القطاع الصناعي للفترة من 1990 وحتى 2008، وفرضت الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز التصدير في الاقتصادات المضيفة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر معنوى موجب على الصادرات الصناعية.

وقامت دراسة (Gu,W., Awokuse,T.O.,&Yuan,Y., 2008 ,July) بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة وبين الصادرات الصناعية في الصين للفترة من 1995 وحتى 2005 ، وأظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الصيني له أثر معنوى موجب على الصادرات الصناعية بشكل إجمالي ، إلا أن الأثر متباين على الصناعات المختلفة في الصين.

كما تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر هل هي علاقة إحصائية أم علاقة تكاملية، فأكدت دراسة (Gopinath & Pick, 1999) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بتجارة الأغذية الصناعية في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1982 وحتى 1994 هذه العلاقة، فأوضحت الدراسة ان الشركات المتعددة الجنسية تعظم أرباحها بالمفاضلة بين الإنتاج في الدولة المحلية وتصديره، وبين إنتاج في البلد المضيف ، وهذا يعنى أن مبيعات فروع الشركات الأجنبية يمكن أن تجعل الصادرات إحصائية أو مكملة أو كليتهما، إلا ان نتائج الدراسة أوضحت

وجود علاقة إحلال بسيطة بين المبيعات الخارجية والصادرات ، وأثرت سياسات الحماية بالبلد المضيف على قرارات الاستثمار الخارجى.

ويتفق الباحث مع الدراسات التى أكدت ان الاستثمار الأجنبى المباشر له أثر معنوى موجب على الصادرات.

2. مشكلة الدراسة

زاد الاهتمام بالاستثمار الأجنبى المباشر خلال العقدين الأخيرين، وعن دوره في تنمية دول العالم الثالث . فهل تحقق هذا الهدف في مصر؟ تكشف هذه الدراسة عن دور الاستثمار الأجنبى المباشر في زيادة الصادرات في مصر. وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسى التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبى على الصادرات المصرية في الأجل القصير والطويل خلال الفترة (1960-2021)؟

3. فروض الدراسة

- يعاني مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر من عوائق غير إقتصادية(السياسية، البيروقراطية، الأمنية...)
- يعد الاستثمار الأجنبى المباشر وسيلة لرفع معدل النمو الإقتصادى فى مصر
- ان الاستثمار الأجنبى المباشر طريقة رئيسية لزيادة الصادرات فى مصر

تتضمن الدراسة فرض رئيسى وهو وجود أثر معنوى طردى لتدفقات للاستثمار الاجنبى المباشر الوافد على الصادرات من السلع والخدمات فى مصر والنمو الإقتصادى خلال الفترة 1960-2021.

- فرض العدم (H_0) وينص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج
- الفرض البديل (H_1) وينص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

4. هدف الدراسة وحدودها

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسى فى دعم النمو الإقتصادى فى مصر ،مما دفع الحكومة المصرية إلى بذل الجهود لجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين المناخ الاستثمارى فى مصر . تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى إختبار الفروض السابقة كما تهدف إلى بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات فى مصر،والعلاقة السببية بينهما خلال الفترة 1960-2020 تحاول هذه الدراسة أن تبين طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات،وتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: هل الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الصادرات، أم الصادرات تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، أم كل منهما يسبب الآخر، أم لا يوجد أى علاقة بينهما؟

5. منهج وأدوات الدراسة

استخدم الباحث لتحقيق هدف الدراسة وإختبار فروضها منهجين رئيسيين ، الأول المنهج الوصفي الذى تم إعتاده من خلال مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1960-2021 ، والمنهج الثانى المنهج التجريبي القائم على إستخدام طرق وأساليب الإقتصاد القياسى مع الإعتداد على نموذج الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-ARDL (Regressive Distributed Lag Model)، لرصد العلاقة السببية بين المتغيرات وإتجاهها.

6. خطة الدراسة

فضلاً عن مقدمه الدراسة وما تضمنته من مشكلة الدراسة وفروضها وهدفها وحدودها ومنهجية الدراسة ، يعرض الباحث الخلفية النظرية والدراسات السابقة، ثم يستعرض العوامل المؤثرة على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،مناخ الاستثمار فى مصر،ثم تتناول الدراسة تحليل إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم ،تطور الاستثمار الأجنبي المباشر،تطور صادرات السلع والخدمات فى مصر خلال الفترة 1960-2021 ،ومؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي الوارد، يليها التحليل القياسى ، ثم يلى ذلك تفسير النتائج ، وأخيراً عرض النتائج وتوصيات الدراسة .

7. مفهوم الاستثمار

تناولت العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي، نذكر منها دراسة (عشوش، 1988) التي عرفت الاستثمار الأجنبي هو " تدفق رؤوس الأموال بين دولتين لإقامة شركة جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال شركة قائمة، أو تطوير لإنتاج سلع أو خدمات، وذلك لتحقيق عائد يفوق ما قد يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء صاحب هذا التدفق جهداً بشرياً أم لم يصاحبه". وعرفت دراسة (الدسوقي، 2019) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إجمالي التدفق المالي التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الأم و يكون إما طويل أو قصير المدى .

أما دراسة (عبيد، 2000) فلقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالباً ما تكون 10 % أو أكثر من أصول الشركة).

تهدف الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لإستفادة من مزاياه المتمثلة في :

- امداد الدول النامية برأس المال المادى ،المهارات الفنية ،التكنولوجية والإدارية اللازمة للإنتاج.
- تدريب العمالة الوطنية على التكنولوجيا الحديثة المستخدمه فى تلك المشروعات والشركات الأجنبية.
- علاقات ترابط علمى بين تلك الشركات والمراكز البحثية الوطنية لدعم أنشطة البحث والتطوير فى الدول النامية.
- خلق فرص عمل جديدة ، مما يؤدي إلى الحد من معدلات البطالة.
- زيادة الإنتاج من الآلات والمعدات الوطنية المطابقة للمواصفات العالمية لتلبية إحتياجات الشركات الأجنبيةة من السوق المحلى.
- تطوير قدرات الشركات الوطنية الفنية والتكنولوجية والبشرية للقدرة على المنافسة مع الشركات الأجنبيةة فى السوق المحلى.

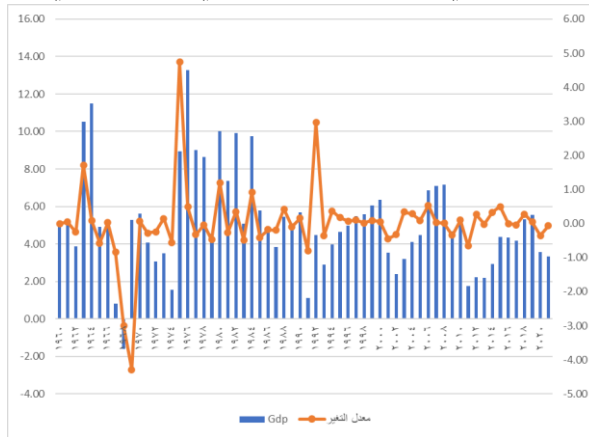
- جذب المدخرات المحلية لإقامة مشروعات مكملة للأنشطة الأجنبية ، مما يؤدي إلى إرتفاع عوائد الملكية الوطنية.

8. العوامل المؤثرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة

تختلف العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة من دولة لأخرى ، وأهمها السياسات الحكومية التي تنتهجها الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وفيما يلي بعض المحددات الرئيسية للاستثمار والتي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر منها:

حجم السوق : يقاس عادة حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي أونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أومعدل نمو السكان . ولمؤشر حجم السوق أهميته الكبيرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر . يوضح شكل رقم (1) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.3% عام 1961 إلى نحو 7.8% عام 1980 ، ثم انخفاضه إلى -0.3% عام 2011 نتيجة الثورة المصرية ثم ارتفع مرة اخرى نتيجة التنمية الاقتصادية ليصل إلى 3.5% عام 1919. وهذا يعني ان معدلات النمو في مصر تتسم بالتقلب ولا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر .

شكل رقم (1) النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

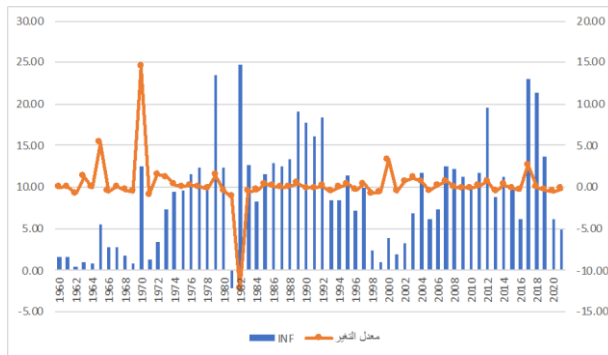


المصدر: بيانات البنك الدولي

التضخم: يعد التضخم أحد أهم محددات الاستثمار حيث يعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادى للدولة المضيفة، لانه يخلق حالة من عدم اليقين فى مناخ الاستثمار ويؤدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وتأثيره سلبى على أرباح المستثمر.

شكل رقم (2) يتضح ان معدلات التضخم كانت مرتفعت فى معظم سنوات الدراسة مما يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية، فلقد بلغ اعلى معدل فى عامى 1984 و1989 بمعدل 24.7% و 23.5% على التوالى وأدنى معدل فى عام 1962 بمعدل 0.4%

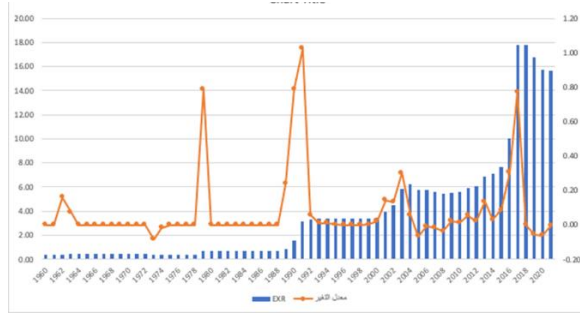
شكل رقم (2) التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)



المصدر: بيانات البنك الدولى

سعر الصرف: يعتبر استقرار سعر الصرف لعملة الدولة المضيفة عنصر مهم لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، كما انه يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين فى مناخ الاستثمار فى الدولة المضيفة. فضلاً عن ذلك فان انخفاض سعر صرف للعملة الوطنية يؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج وبالتالي يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويدعم مناخ الاستثمار.

شكل رقم (3) تطور سعر الصرف في مصر

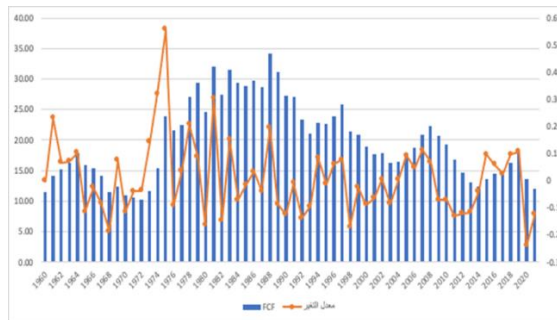


المصدر: بيانات البنك الدولي

إجمالي تكوين رأس المال الثابت أو الإنفاق الحكومي الرأسمالي: يقاس إجمالي تكوين رأس المال وفقاً إلى ESCWA على أساس القيمة الكلية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والتغيرات في المخزون والمحوزات مطروحاً منها التصرف في الأشياء الثمينة للوحدة أو القطاع. أما الإنفاق الحكومي الرأسمالي هو الإنفاق على شراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على تطوير البنية التحتية للدولة .

ويعتبر توافر البنية التحتية المتطورة كالاتصالات والمياه والطاقة والطرق والكبارى من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأى دولة وغيابها يثبط المستثمرين الأجانب ،وذلك لما له من أثر على رفع تكاليف المشروعات فضلاً عن طول الفترة الزمنية لأقامة المشروع الاستثمارى.

شكل رقم (4) تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة

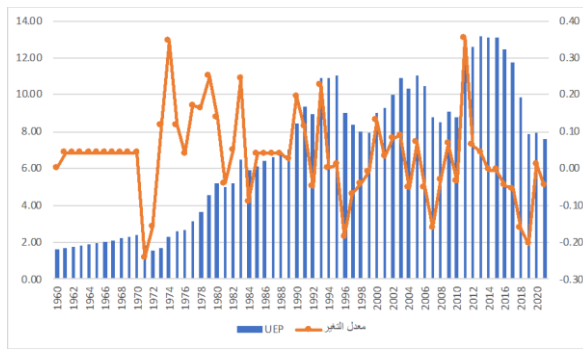


المصدر: بيانات البنك الدولي

الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فكلما كان المناخ السياسي مستقراً وبعيداً عن الاضطرابات كلما زاد الاستثمار الأجنبي . كما ان الاضطرابات السياسية تؤدي إلى انخفاض معدل الادخار وتزايد معدل هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج (Peter D.Bennett and Robert T.Green, 1977)

البطالة: لقد أثرت جائحة كوفيد 19 على العالم بأسره وخاصةً على النواحي الإقتصادية ، فأصبح من الصعب التحليل والتنبؤ بالوضع الاقتصادي، فبالرغم من تحقيق معدلات نمو إيجابية إلا أنه غير كافٍ لخلق ما يلزم من فرص عمل لائقة. فلقد ارتفع معدل البطالة في مصر من 8,9% عام 2000 إلى 9.3% عام 2020 (محمود، 2022). ولقد بلغ معدل البطالة أعلى معدل له عام 2013 حيث بلغ 13.15 % ، بينما أقل معدل بطالة عام 1999 حيث بلغ 7.9%.

شكل رقم (5) تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة



المصدر: بيانات البنك الدولي

9. مناخ الاستثمار في مصر

شهد مناخ الاستثمار في مصر إصلاحات تشريعية ومؤسسية عديدة بهدف تبسيط الإجراءات على المستثمرين، وعلى الرغم من تراجع معدلات النمو والاستثمار عالمياً إلا ان هناك تحسناً في ترتيب مصر في العديد من التقارير الدولية.

نجحت مصر في تحسين مركزها في مؤشر تأسيس الشركات لتحل المركز 90 بتقرير ممارسه أنشطة الاعمال لعام 2020 مقارنة بالمركز 109 في تقرير 2019. وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتبسيط الاجراءات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الاجراءات المطلوبه لبدء المشروع والتحول الرقمي. فلقد انخفضت الاجراءات اللازمة لتأسيس الشركات من 10 في عام 2017 إلى 2 فقط في عام 2020، كما انخفض الوقت اللازم لتأسيس الشركات من 19 يوم إلى يوم واحد خلال نفس الفترة .

كما تقدمت مصر 15 مركزاً في مؤشر حماية صغار المستثمرين لتحل المركز 57 بتقرير 2020 مقارنة بالمركز 72 بتقرير 2019، وذلك نتيجة إصلاح شامل لكافة القوانين المؤثرة على مناخ الاستثمار.

أما مؤشر سداد الضرائب فلقد تقدمت مصر 3 مراكز لتحل المركز 156 بدلاً من المركز 159 خلال نفس الفترة ، وذلك نتاج المنظومة الإلكترونية لتقديم إقرارات القيمة المضافة وضريبة الدخل الجديدة، مع تطبيق نظام السداد الإلكتروني للمدفوعات مما أدى إلى التيسير على المستثمرين في معاملاتهم مع مصلحة الضرائب.

وتتملك مصر مقومات قوية في مجال البنية الأساسية، كما انها تعمل على تطوير قطاع النقل لتوفير شبكات ووسائل نقل مختلفة لخدمة مسيرتها للتنمية الشاملة . وكان لذلك تأثير على تحسن ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي لعام 2019 لتحل المركز الـ 52 مقارنة بالمركز الـ 56 في تقرير عام 2018 وهذا الانجاز ناتج من اهتمام الدولة بمشروعات البنية التحتية خاصة في قطاعات النقل والطرق، والكهرباء والطاقة، والبتروال والغاز الطبيعي. فلقد تم عمل شبكه كاملة من خطوط النقل حتى يتم ربط جميع أنحاء الجمهورية من موانى ومناطق صناعية متمثلة فى القطار الكهربائى بخطبه الأول الذى يربط بين العين السخنة والعاصمة الإدارية الجديدة والقاهرة والجيزة وأكتوبر والاسكندريه والعلمين الجديدة بطول 460 كم والخط الثانى لربط الموانى الرئيسية على البحر

الآحمر بموانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك لنقل الركاب والبضائع، مشروع المونوريل الذى يعمل على توفير إستهلاك الوقود وتخفيض معدل التلوث البيئى، وعدد 15 ميناء تجارى² على مستوى الدولة.

كما تم تحسن فى ترتيب مصر فى مؤشر الحصول على الكهرباء من المركز 145 فى عام 2015 إلى المركز 96 عام 2019 ثم إلى المركز 77 عام 2020 وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فلقد تم تحقيق إحتياطى أمن من الطاقة الكهربائية حيث بلغ إجمالى الطاقة الكهربائية المولده خلال عام 2021/2020 إلى نحو 183246 مليون كيلو وات للساعة وبلغ إجمالى الطاقة المستخدمة نحو 20825 مليون كيلو وات للساعة وفقاً لبيانات وزارة الكهرباء والطاقة.

ويعد حجم السوق من أهم عوامل جذب الاستثمارات حيث أنه يعزز الطلب والاستهلاك المحلى، وتعتبر مصر من أكبر الدول سكاناً فى قارة أفريقيا والشرق الأوسط فلقد بلغ إجمالى عدد السكان فى مصر نحو 101.5 مليون نسمة عام 2021 وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. ولقد احتلت مصر فى مؤشر حجم السوق المركز 23 على مستوى العالم، والمركز 3 على مستوى الشرق الأوسط وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2019.

كما تمتلك مصر ميزة تنافسية فى توفير الأيدي العاملة، حيث مثلت الفئة العمرية (15-39 سنة) نحو 40.1 مليون نسمة بنسبه 40.2% من إجمالى عدد السكان، أما الفئة العمرية (40-64 سنة) فبلغت نحو 21.5 مليون نسمة بنسبه 21.5% من إجمالى عدد السكان لمصر فى عام 2021 وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

كما تتمتع مصر بموقع إستراتيجى يعد من أهم مقومات تنافسية للاستثمار، حيث تعد مصر وسيلة مثالية للوصول إلى السوق العالمى فى أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، وهذا لتمتعها بخدمات لوجستية دولية، بالإضافة إلى قناة السويس التى تربط بين الشرق والغرب. كما ان مصر لديها القدرة على

² ميناء الأسكندرية - الدخيلة - دمياط - السويس - سفاجا - نويبع - حوض البترول - الغردقة - شرم الشيخ - بورسعيد - العريش - العين السخنة - شرق بورسعيد - الأدبية - الطور.

الولوج إلى الأسواق العالمية من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، فلقد وقعت مصر العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية لتشجيع وحماية الاستثمار

ولقد تضمن قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 العديد من الأنظمة الاستثمارية منها :

- **الاستثمار الداخلي:** ويشمل المشروعات الاستثمارية التي تقام في المناطق المحلية (ليست منطقة حرة)، ويسمح للمستثمرين الأجانب بإمتلاكها بالكامل، كما تتمتع تلك المشروعات بالحوافز العامة والخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار.
- **المناطق الحرة:** وتعد المناطق الحرة جزء من أراضي الدولة ولكنها لا تخضع للنواحي الجمركية والاستيرادية والضريبية المعمول بها داخل البلاد، وعادة تقام بجوار الموانئ سواء البحرية أو الجوية.

ولقد بلغت عدد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة في مصر وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نحو 1098 مشروع بحجم رأس مال 13.4 مليار دولار بإجمالي تكلفة استثمارية 28.5 مليار دولار، ووفرت 192 الف فرصة عمل وذلك في نهاية 2021

تتمتع المناطق الحرة المصرية بمزايا وحوافز وضمانات تتمثل أهمها في: حرية تحويل أرباح المشروع إلى الخارج، عدم وجود قيود على جنسية رأس المال المستثمر (باستثناء المشروعات في سيناء) ، إعفاء كافة الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية، إعفاء صادرات المشروع من الضرائب والرسوم الجمركية، إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبه القيمة المضافة.

- **المناطق الاستثمارية:** هي عبارة عن منطقة جغرافية محددة تخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة، ويتم إنشائها بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ويتوفر بمصر ثمانية مناطق استثمارية بمحافظة القاهرة والجيزة والشرقية ودمياط بنحو 960 مشروع في العديد من القطاعات بحجم استثمارات بلغ 30.5 مليار جنية ،ولقد وفرت نحو 82 الف فرصة عمل وذلك في نهايه ،وذلك وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 2021.

تتمتع المناطق الاستثمارية بالعديد من المزايا، والتي تتمثل أهمها في توفير وحدات صناعية كاملة المرافق للمستثمر ، يتولى مجلس إدارة المنطقة إدارة شؤونها وتذليل كافة المعوقات أمام المستثمرين، كما تتمتع بالحوافز العامة والخاصة والإضافية بقانون الاستثمار ،وتسرى على مشروعاتها القواعد الخاصة بالسماح الجمركى المؤقت والدروباك.

كما ان قانون الاستثمار المصرى يقدم العديد من ضمانات الاستثمار أبرزها ضمان المعاملة العادلة لكافة المستثمرين، حرية تحويل أرباح المشروع بالعملات الأجنبية، حماية رأس المال من أى إجراءات تعسفية إلا من بعد حكم قضائى، حق المشروعات الاستثمارية فى إستيراد مستلزمات الانتاج والآلات وقطع الغيار دون تقيدها فى سجل المستوردين، حق المشروعات فى تصدير منتجاتها دون الحاجة لتقيدها فى سجل المصدرين، وإستخدام عمالة أجنبية 10% من إجمالى عدد العاملين ويجوز زيادتها إلى 20% فى حالة عدم توفر عمالة محلية ذات المؤهلات اللازمة.

هناك عدد من المعايير التي يتم الإعتماد عليها لتحديد أهم القطاعات الاقتصادية المستهدف الترويج لها في مصر لجذب المزيد من الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية، وهى المزايا التنافسية للقطاع، نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى، معدل نمو القطاع، مساهمة القطاع فى التوظيف والتصدير.

10. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر فى العالم

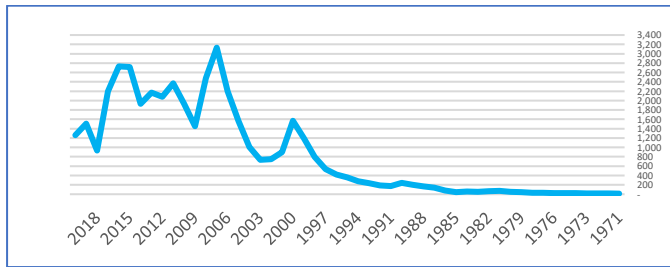
أدت أزمة كوفيد 19 إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم فلقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمى من نحو 1.51 تريليون دولار عام 1919 إلى نحو 1.23 تريليون دولار عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت نحو 19%. واتجه الانخفاض بشدة نحو

الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 59 % لتصل 329 مليار دولار في عام 2020 - وهو نفس قيمة التدفقات في عام 2003- وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 78 %، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر السلبي في هولندا وسويسرا. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية بشكل أقل حدة إلى حد ما ، بنسبة 42 % خلال نفس الفترة.

كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قارة أفريقيا نتيجة أزمة انتشار فيروس كورونا من نحو 47 مليار دولار عام 1919 إلى 40 مليار دولار عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت 16% . ولقد استحوذت مصر على أكبر الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا في عام 2020، حيث استحوذت التدفقات الواردة إلى مصر على 15% منها، وبذلك حافظت مصر على صدارتها في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا في عام 2020 بمقدار 5.9 مليار دولار وذلك وفقاً لبيانات الأونكتاد، تليها جمهورية الكونغو 4 مليار دولار، ثم جنوب أفريقيا 3 مليار دولار، ونيجيريا 2.4 مليار دولار.

وتتوقع الأونكتاد أن أي زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022 لن تأتي من الاستثمار الجديد في الأصول الإنتاجية ولكن من عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود، لا سيما في مجال التكنولوجيا والرعاية الصحية، وهما صناعتان تتأثران بشكل مختلف بالوباء.

شكل رقم (6) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (بالمليار دولار)



المصدر: بيانات البنك الدولي

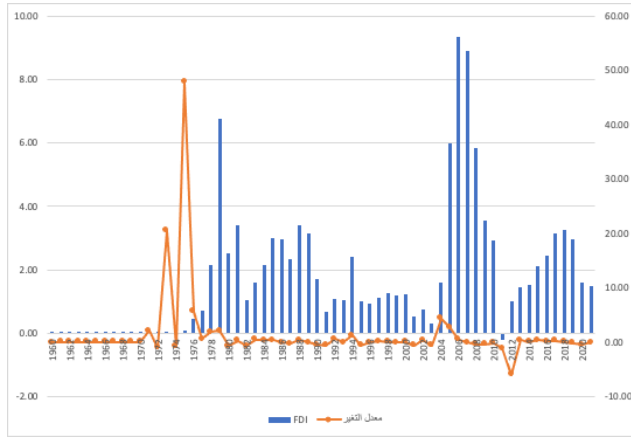
11. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 1980 - 2020

قرر المشرع المصري العديد من المزايا والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض القوانين التي صدرت منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينات، وبالرغم من ذلك فإن النتيجة كانت متدنية بشكل كبير، فلقد ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من نحو 680 الف دولار في عام 1970 لتصل إلى نحو 1.211 مليار دولار عام 1979، ثم اخذ في التذبذب إنخفاضاً وارتقاعاً إلى ان وصل الى 1.227 مليار دولار في عام 1989.

ولقد أهتمت مصر بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص في التسعينات بعد تبنيها برنامج الإصلاح الإقتصادي ووصلت قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر أعلى قيمة في عام 1994 حيث بلغت نحو 1.213 مليار دولار، وبلغت قيمتها في عام 2010 نحو 5.210 مليار دولار، ولكنها بدأت في التراجع بعد ثورة 25 يناير 2011، ففي عام 2012 وصلت قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر نحو 2.586 مليار دولار.

ونتيجة إنتشار فيروس كورونا انخفضت قيمة صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من نحو 8.605 مليار دولار عام 2019 الى نحو 5.525 مليار دولار عام 2020 بنسبة انخفاض 36% على أساس سنوي على الرغم من ان مصر الدولة الأكثر استقبلاً للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام 2020.

شكل رقم (7) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



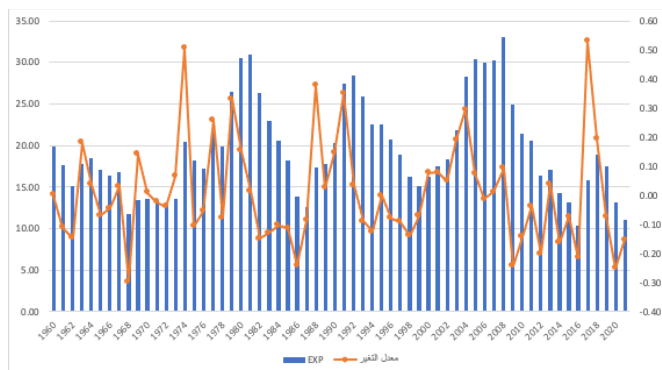
المصدر: بيانات البنك الدولي

12. تطور صادرات السلع والخدمات في مصر خلال الفترة 1960-2021

يعد التصدير نشاط مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، حيث يعبر عن مدى نجاح المنتج المصري في إختراق الأسواق الخارجية ومدى قدرته على المنافسة لذا، سنقوم بتحليل تطور الصادرات في مصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

بلغت صادرات مصر من السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نحو 19.9% عام 1960 ، ولوحظ تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة، وبلغت أعلى نسبة لها 33% عام 2008 ، بينما أدنى نسبة 10.3% عام 2016 وذلك نتيجة للتغيرات الداخلية والخارجية التي واجهتها مصر بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتج المصري في إختراق الأسواق الخارجية.

شكل رقم (8) صادرات السلع والخدمات في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: بيانات البنك الدولي

13. مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات الدولية النوعية لقياس مدى توفر العوامل المحفزة في الدولة المراد الاستثمار بها، ومن هذه المؤشرات الدولية :

1. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: ويصدر عن منظمة

UNCTAD لاستكشاف مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة

الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. ولقد

اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على

مؤشرين

- مؤشر الأداء: ويقاس بقسمة حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً

على حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويؤخذ متوسط لثلاث

سنوات وذلك للحد من تأثير العوامل الموسمية. تشير قيمة مؤشر الاداء للدولة إلى معدل واحد أو أكثر إلى قوة الدولة الاقتصادية لجذب الاستثمارات الاجنبية.

- **مؤشر إمكانات جذب الاستثمار:** يستند هذا المؤشر على 13 مكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمولة، متوسط إستهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة اعداد الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي عدد السكان، التصنيف السيادي للدولة، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة إستيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، نسبة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. وتتراوح قيمة مؤشر الإمكانيات بين صفر وواحد.

2. **مؤشر المخاطر القطرية:** يصدر شهرياً من مؤسسة Political Risk Services: يهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار أوالتعامل تجارياً مع الدولة وقياس مدى قدرتها على سداد التزاماتها المالية، كما انه يقوم بترتيب الدول وفقاً لدرجة المخاطر. ويستند المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25 % ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%.وتشير قيمة المؤشر من صفر إلى 49.5 درجة مخاطرة مرتفعة جداً، من 50.0 إلى 59.5 درجة مخاطرة مرتفعة، من 60 إلى 69.5 درجة مخاطرة معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 درجة مخاطرة منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 درجة مخاطرة منخفضة جداً.

14. النموذج القياسي المستخدم

أولاً: متغيرات ونموذج الدراسة

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة

الرمز	التعريف
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
EXPO	الصادرات
UEP	البطالة
INF	معدل التضخم
EXR	سعر الصرف
FCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تستخدم هذه الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-ARDL (Regressive Distributed Lag Model، الذي وضعه (Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., 2001)، لرصد العلاقة السببية بين المتغيرات واتجاهها، إذ يعد هذا النموذج بديل لإختبارات التكامل المعروفة، بحيث يمكن تطبيق هذا الإختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوي (٠)، (١)، بمعنى أن السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة تكون مستقرة عند المستوي صفر أو المستوي الأول، وفي حالة ان السلاسل الزمنية لا تكون متكاملة عند هذه المستويات نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك مثل إختبار (Engle and Granger – Johansson – Approach).

يتكون نموذج (ARDL) من نموذجين الإبطاء الموزع (Lag- Distributed model) والإحدار الذاتي (Autoregressive model) ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$y_t = \beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمثله القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + u_t \dots \dots (2)$$

وفقاً للمعادلة (1) أعلاه نموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا علاوة عن يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i})، لذلك يأخذ المعادلة التالية (Hassler.U and Jurgen Woltrs, 2005):

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما، ومن الناحية التطبيقية نجد ان نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون لمتغيرات الدراسة، من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = العدد الأمثل لمدد الإبطاء الزمني

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = معاملات العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات العلاقة طويلة الأجل وتحدد مدى إمكانية وجود تكامل مشترك.

t = الزمن

ε_t = حد الخطأ العشوائي

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لإختبار الحدود يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (5)$$

حيث تمثل (ECT) حد تصحيح الخطأ

بينما (y) تعبر عن نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في الزمن ($t - 1$ إلى الزمن t)

ومما سبق يمكننا تمثيل نموذج الدراسة القياسي كما يلي:

$$EXP_{it} = a + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 GDP_{it} + \beta_3 UEP_{it} + \beta_4 INF_{it} + \beta_5 EXI_{it} + \beta_6 FCF_{it} + \varepsilon_{it}$$

ثانياً: نتائج تحليل النموذج القياسي

• اختبار Jarque-Bera

يهدف هذا الاختبار إلى فحص التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية كلاً على حداً، للتأكد من البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

جدول رقم (2) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

Sample: 1960 2021							
	EXPO	EXR	FCF	FDI	GDP	INF	UEP
Mean	19.52102	3.749821	19.78850	1.772562	5.140293	9.179137	6.888936
Median	18.19925	2.344004	18.36703	1.205695	4.829284	9.486301	7.895000
Maximum	33.04299	17.78253	34.12711	9.348567	13.27969	24.73086	13.15000
Minimum	10.34546	0.348242	10.14706	-0.204543	-1.606792	-2.198235	1.500000
Std. Dev.	5.659302	4.591938	6.373271	2.051530	2.668581	6.317385	3.738307
Skewness	0.664940	1.805268	0.434608	1.875835	0.684049	0.476118	-0.071562
Kurtosis	2.592623	5.713523	2.135458	6.844161	4.059280	2.764431	1.709551
Jarque-Bera	4.997554	5.697879827	3.882673	4.535891001	7.733893	2.485804	4.354839
Probability	0.082185	0.2558003	0.143512	0.0592034	0.120922161	0.288546	0.113334
Sum	1210.303	232.4889	1226.887	109.8988	318.6982	569.1065	427.1140

Source: output from E-Views 12.

توضح نتائج الإختبار أن جميع متغيرات النموذج القياسي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تتراوح قيم معنوية إختبار Jarque-Bera بين (0.082 – 0.288) وهي أكبر من ٥٪ مما يدل على ان السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي.

• تحليل الاستقرار

ويهدف إختبار السكون إلي الكشف عن ظاهرة الإنحراف الزائف في النموذج القياسي محل الدراسة، ويتم إختبارها من خلال إختبار جذر الوحدة (Unit root) لبيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات، وفي حالة وجود مشكلة جذر الوحدة يتم معالجة السلاسل الزمنية لنجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول أو الفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الإنحراف الزائف في السلاسل الزمنية، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا اتصفت بما يلي (Gujarati, Damodar. N & Dawn C. Porter, 2009):

1. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن، أي $E[Y_t] = \mu$.
2. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن، أي $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.
3. قيمة التباين بين مدتين يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التباين وفق الصيغة التالية:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وهناك عدة إختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعاً لدى الباحثين على مستوى واسع إختبار ديكي فولر (Dickey- Fuller test, 1979) وإختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron, 1988).

• إختبار ديكي فولر الموسع (Dickey- Fuller test):

للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، معادلات كالتالي (Dickey, D. A. & Fuller, 1979):

أ- إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$

ب- إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

ت- بدون حد ثابت واتجاه عام

قام كل من ديكي فولر عام 1981 بتطوير إختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم إختبار ديكي فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها إختبار ديكي فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من إختبار ديكي فولر البسيط، ويمكن توضيح إختبار ديكي فولر الموسع من خلال المعادلة التالية (Gujarati, Damodar. N & Dawn C. Porter, 2009):

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

جدول رقم (3) نتائج اختبار ADF

درجة التكامل	الفرق الأول				المستوي				المتغير
	p-value	T-test	الاتجاه	فترات الإبطاء	p-value	T-test	الاتجاه	فترات الإبطاء	
1(0)	0.00	-10.16	Constant	0	0.00	-4.63	Constant	0	GDP
1(1)	0.00	-7.13	Constant	0	0.05	-2.87	Constant	0	FDI
1(1)	0.00	-6.07	Constant	0	0.06	-2.77	Constant	1	EXPO
1(1)	0.00	-5.97	Constant	0	0.55	-1.44	Constant	0	UEP
1(0)	0.00	-10.29	Constant	0	0.00	-4.89	Constant	0	INF
1(1)	0.00	-5.69	Constant	0	0.99	0.83	Constant	0	EXR
1(1)	0.00	-8.80	Constant	0	0.42	-1.70	Constant	0	FCF

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

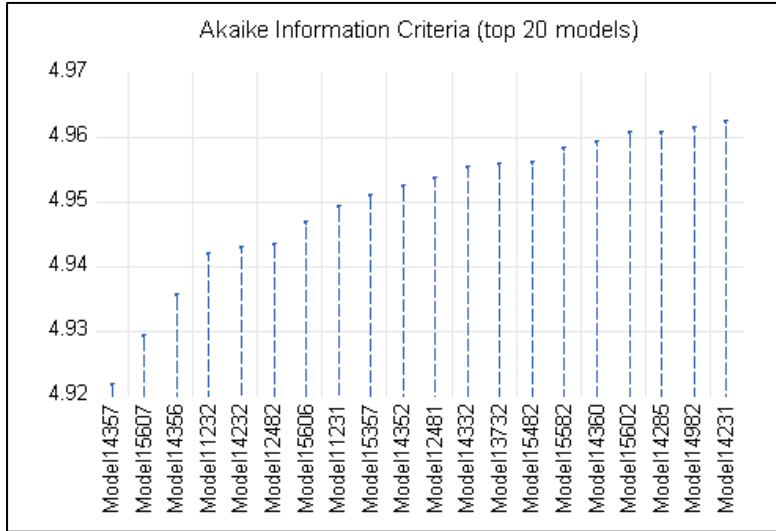
يتضح من الجدول السابق أن المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP ومتغير التضخم INF مستقرة عند المستوي أي أنها متكاملة من الرتبة 1(0)، بينما باقي المتغيرات غير مستقرة عند المستوي، ولكن بعد أخذ الفرق الأول تصبح مستقرة أي انها متكاملة من الرتبة 1(1)، وهو ما يؤيد استخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

• اختبار التكامل المشترك

فترات الإبطاء المثلي لكل لمتغير باستخدام معيار AIC:

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني المثلي نستخدم اختبار Criteria Selection Order lag وبالإعتماد على اختبار (AIC) Akaike Information Criteria، كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (9) نتائج اختبار (AIC) Akaike Information Criteria



المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يوضح الشكل السابق نتائج المحاكاة لبرنامج E-Views 12 بان نموذج $ARDL(1,4,3,5,71)$ هو $(4,0,2,0,0,3,3)$ ويعد النموذج الأمثل، الذي نحصل من خلاله على أقل قيمة لمعيار AIC.

• تقدير نموذج (4,0,2,0,0,3,3) ARDL في الأجل القصير

جدول رقم (4) نتائج اختبار ARDL

المتغير	معلمة التقدير	قيمة T	قيمة P
GDP	0.0482	6.275	0.000
FDI	0.4894	2.124	0.040
UEP (-3)	-1.168	-2.268	0.022
INF (-3)	-0.177	-2.427	0.019
EXR	0.077	3.429	0.009
FCF	0.125	2.828	0.002
R ²	0.874	F-test	15.076
DW	2.240	P F-test	0.000

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يوضح الجدول السابق ان معنوية معاملات التقدير تتراوح بين (0.040 - 0.00) وهي أقل من ٥٪ مما يؤكد ان جميع معاملات التقدير معنوية ودالة قياسياً. وتوضح هذه المعلمات ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر والصادرات خلال الفترة من ١٩٦٠ الي عام ٢٠٢١، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بشكل إيجابي فكلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلي ارتفاع الصادرات، وهناك علاقة عكسية لمعدل البطالة على الصادرات عند ٣ فترات إبطاء، أيضاً توجد علاقة عكسية بين التضخم والصادرات عند ٣ فترات ابطاء، كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف ومعامل تكوين رأس المال والصادرات وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

وبلغت قيمة F-test الإحصائية ٠.٧٦.١٥ كما بلغت القيمة الإحتمالية 0.00 وهي معنوية عند مستوى ٥٪، وبلغت قيمة R² التقديرية 0.874 أي ان ٨٧٪ من التغيرات التي تحدث في الصادرات

ترجع إلي متغيرات النموذج المقدر، والقيمة المتبقية ترجع إلي عوامل أخري لم تدرج في نموذج الدراسة، ومما سبق يمكننا التعبير عن نموذج الدراسة كما يلي:

$$\begin{aligned} EXPO = & C(1)*EXPO(-1) + C(2)*EXPO(-2) + C(3)*EXPO(-3) + \\ & C(4)*EXPO(-4) + C(5)*EXR + C(6)*FCF + C(7)*FCF(-1) + C(8)*FCF(- \\ & 2) + C(9)*FDI + C(10)*GDP + C(11)*INF + C(12)*INF(-1) + \\ & C(13)*INF(-2) + C(14)*INF(-3) + C(15)*UEP + C(16)*UEP(-1) + \\ & C(17)*UEP(-2) + C(18)*UEP(-3) + C(19) \end{aligned}$$

• إختبار الحدود Bound Test

يهدف هذا الإختبار إلي تحديد إذا ما كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا، حيث يعتمد هذا الإختبار على نتائج تحليل F-test ومقارنتها بالقيم الجدولية، فإذا تجاوزت F المحسوبة القيمة الحرجة الجدولية، فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وتتص الفروض على ما يلي:

- فرض العدم (H_0) وينص على عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

- الفرض البديل (H_1) وينص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

ويوضح الجدول التالي نتائج إختبار الحدود Bound Test

جدول رقم (5) نتائج الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.188699	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

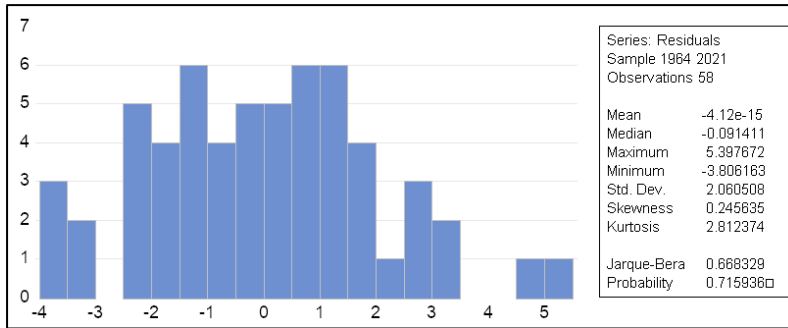
المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يتضح من النتائج السابقة ان قيمة F-test المحسوبة (3.188) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند كل مستويات المعنوية (10%-5%-2.5%-1%) وبالتالي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

• اختبارات فحص نموذج الدراسة

للتحقق من صحة النموذج المقدر وسلامته وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، تم إجراء مجموعه من الإختبارات كما يلي:

شكل رقم (10) نتائج إختبار Jarque-Bera



المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يوضح الشكل السابق نتائج اختبار Jarque-Bera، حيث يهدف إلي اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة، وبلغت قيمة Jarque-Bera (0.668)، بقيمة احتمالية (p=0.71) وهي أكبر من ٥٪، مما يل على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وفيما يلي نتائج اختبار الارتباط التسلسلي.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.008643	Prob. F(2,37)	0.3745
Obs*R-squared	2.998738	Prob. Chi-Square(2)	0.2233

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يتضح من الجدول السابق ان قيمة F-Test لإختبار BGLM تبلغ (1.008)، بقيمة احتمالية (0.374) وهي أكبر من ٥٪ مما يدل على ان البواقي النموذج لا تحتوي علي مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، أما الجدول التالي فيوضح نتائج اختبار ثبات التباين.

جدول رقم (7) نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.562586	Prob. F(18,39)	0.1203
Obs*R-squared	24.30246	Prob. Chi-Square(18)	0.1454
Scaled explained SS	9.957292	Prob. Chi-Square(18)	0.9333

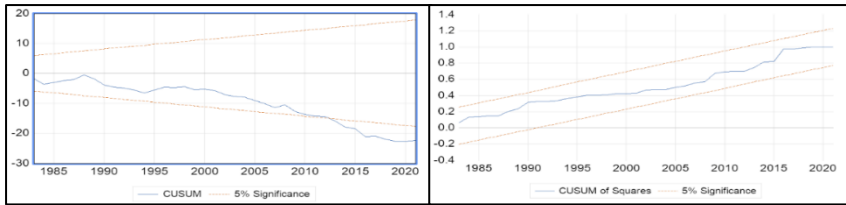
المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يتضح من نتائج إختبار ثبات التباين ان قيمة F-Test بلغت (1.562) بقيمة إحصائية (0.1203) وهي أكبر من ٥% مما يدل على أن النموذج ملائم ويخلو من مشكلة ثبات التباين، وبالتالي تؤكد الإختبارات السابقة علي جودة النموذج القياسي المقدر ويخلو من مشاكل القياس.

• إختبار ثبات النموذج

إختبار ثبات النموذج (الإستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وإختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

شكل رقم (11) في إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM & CUSUMQ



المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

يوضح الشكل السابق، ان النموذج مستقر ولا يوجد تغير هيكلي في النموذج، حيث يقع منحنى CUSUM & CUSUMQ داخل الحدود الحرجة وهم الحد الأدنى والأعلى وذلك عند مستوي معنوية ٥%، وبالتالي فان معاملات النموذج المقدرة مستقرة هيكلياً خلال الفترة الزمنية لدراسة وهي منذ عام ١٩6٠ الي عام ٢٠٢١، مما يدل على ان هناك إنسجام بين نتائج الأجل الطويل والقصير للنموذج المقدر.

• تقدير المعلمات طويلة الأجل

يوضح الجدول رقم (8) نتائج تقديرات معالم النموذج في الأجل الطويل، لتحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة.

جدول رقم (8) نتائج تقدير معاملات طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	0.178866	0.431050	3.414954	0.0004
FCF	0.359543	0.239123	1.503589	0.0074
FDI	1.127576	0.517867	2.177347	0.0356
GDP	0.111053	0.399519	3.277967	0.0042
INF	-0.301164	0.299920	-1.004148	0.0021
UEP	0.079670	0.432076	5.184380	0.0003
C	10.64842	3.600464	2.957513	0.0052

$$EC = EXPO - (0.1789*EXR + 0.3595*FCF + 1.1276*FDI + 0.1111*GDP - 0.3012*INF + 0.0797*UEP + 10.6484)$$

المصدر: من مخرجات برنامج E-Views 12

تشير نتائج الجدول السابق ان كل متغيرات النموذج داله إحصائياً عند مستوى معنوية ٥%، حيث تتراوح قيم المعنوية بين (0.0004 – 0.0356)، كما تظهر النتائج ان هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بين كلاً من (سعر الصرف وتكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر) والصادرات، وتوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم في الأجل الطويل والصادرات، أما البطالة فقد تغير إتجاه العلاقة في الأجل الطويل عن الأجل القصير وأصبحت العلاقة طردية أي ان البطالة ترتفع مع ارتفاع الصادرات حيث يمكن ان ترتفع قيم الصادرات في الأجل الطويل نتيجة ارتفاع الأسعار وليس ارتفاع حقيقي في الإنتاج.

15. النتائج والتوصيات

انتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج التي أسفرت عنها التحليل النظري ونتائج النموذج القياسي نجملها فيما يلي:

- وفقاً لتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر توصلت الدراسة إلى انخفاض قيمة صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من نحو 8.605 مليار دولار عام 2019 إلى نحو 5.525 مليار دولار عام 2020 بنسبة انخفاض 36% على أساس سنوي وذلك نتيجة إنتشار فيروس كورونا.
- تحسن مركز مصر في مؤشر تأسيس الشركات لتحتل المركز 90 بتقرير ممارسه أنشطة الاعمال لعام 2020 مقارنة بالمركز 109 في تقرير 2019. وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتبسيط الاجراءات من حيث الوقت والتكلفة وعدد الاجراءات المطلوبه لبدء المشروع والتحول الرقمي، وذلك نتيجة لخفض الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات من 10 في عام 2017 إلى 2 فقط في عام 2020، كما انخفض الوقت اللازم لتأسيس الشركات من 19 يوم إلى يوم واحد خلال نفس الفترة .
- استحوذت مصر على أكبر الاستثمارات الأجنبية في افريقيا في عام 2020، حيث استحوذت التدفقات الواردة إلى مصر على 15% منها، وبذلك حافظت مصر على صدارتها في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في افريقيا في عام 2020 بمقدار 5.9 مليار دولار، تليها جمهورية الكونغو 4 مليار دولار، ثم جنوب افريقيا 3 مليار دولار، وبنجريا 2.4 مليار دولار.
- بلغت صادرات مصر من السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي نحو 19.9% عام 1960، ولقد بلغت أعلى نسبة لها 33% عام 2008، بينما أدنى نسبة 10.3% عام

2016 وذلك نتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية التي واجهتها مصر بالإضافة إلى ضعف

القدرة التنافسية للمنتج المصري في إختراق الأسواق الخارجية.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في ان الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر معنوي موجب على الصادرات.
- تشير نتائج تحليل النموذج القياسي إلى ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر والصادرات خلال الفترة من ١٩٦٠ الي عام ٢٠٢١، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بشكل إيجابي فكلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلي زيادة الصادرات، وهناك علاقة عكسية لمعدل البطالة على الصادرات عند ٣ فترات إبطاء، أيضاً توجد علاقة عكسية بين التضخم والصادرات عند ٣ فترات إبطاء، كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف ومعامل تكوين رأس المال والصادرات وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
- هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بين كلاً من (سعر الصرف وتكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر) والصادرات، وتوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم في الأجل الطويل والصادرات، أما البطالة فقد تغير إتجاه العلاقة في الأجل الطويل عن الأجل القصير وأصبحت العلاقة طردية أي ان البطالة تزيد مع زيادة الصادرات حيث يمكن ان تزيد قيم الصادرات في الأجل الطويل نتيجة إرتفاع الأسعار وليس زيادة حقيقية في الإنتاج.

ووفقاً لهذه النتائج يوصى الباحث بمجموعه من التوصيات طويلة الأجل وقصيرة الأجل كما يلي :

توصيات قصيرة الأجل:

- تيسير إجراءات الاستثمار ، والعمل على خفض تكاليف تقديم الخدمات فى المدى القصير ومتوسط الأجل.
- تحديث قوانين الاستثمار بشكل دورى بما يتلائم مع المستجدات العالمية.
- إعداد فرص استثمارية متكاملة ودراسات للقطاعات المستهدفة ، وصياغة برامج للترويج للمشروعات المستهدفة الاستثمار فيها، والتواصل مع المستثمرين المستهدفين لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة .
- الصياغة الرشيدة لنظام حوافز الاستثمار، بحيث يكون هناك نظام أفضليات محدد في هذا الخصوص.
- تحقيق الإستقرار في البيئة الداخلية المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على نشر الوعى وتحسين الصورة الذهنية لمناخ الاستثمار فى مصر

توصيات طويلة الأجل:

- وضع خطة إستراتيجية لزيادة الصادرات مع ضرورة تطوير المنتج الوطنى لخلق ميزة تنافسية للصادرات المصرية
- وضع خطة استراتيجية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى القطاعات التى تدعم التصدير
- تفعيل المعايير المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لما له من دورٍ فعال على المناخ الاستثمارى
- عمل الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسيرة التنمية الإقتصادية من خلال تحسين الميزة التنافسية للمنتج الوطنى.

• مراجع باللغة الإنجليزية

- Dickey, D. A. & Fuller. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. **Journal of the American Statistical Association**. USA, vol.74, p428.
- Gopinath, M., & Pick, D. a. (1999). **The economics direct investment and trade with an application to the U.S.food processing industry**. Amer.J.Agr.Econ.,81, p:442–452.
- Gu,W., Awokuse,T.O.,&Yuan,Y. (2008 ,July). The contribution of foreign fdirect investment to china’s export performance:Evidence from disaggregated sectors. In presentaion at **the American Agricultural Economics Association Annual Meeting**,Orlando,Florida.
- Gujarati, Damodar. N & Dawn C. Porter. (2009). **Basic Econometrics**. 5thEdition’, U.S.A: McGraw Hill, p759.
- Gunes, S. (2016). **The relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey**. Pamukkale University, Economic, Management, and Financial Market 11 (1) ISSN,1842–3191, p284–293.
- Har, W. M., Teo, K. L., & Yee, K. M. (2008). FDI and economic growth relationship: An empirical study on Malaysia. **International business research**, 1(2), p: 11–18.

=

-
-
- Hassler.U and Jurgen Woltrs. (2005). Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration. **Working paper,University Berlin**, p:22.
 - Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. **Journal of applied econometrics**, 16(3), P:289–326.
 - Peter D.Bennett and Robert T.Green. (1977). Political Istability as a Determinant of Foreign Direct Investment in Marketing. **Journal of Marketing Research**,Vol.9,No.2, p183.
 - Rahmaddi,R.,& Ichihashi,M. (2013). The Role of Foreign Direct Investment in Indonesia’s manufacturing exports. **Bulletin of Indonesian Economic Studies**,49(3), P:329–354.
 - Sengupta, J. K. (1994). **Exports and economic growth in Asian NICs: an econometric analysis**. Appl Econ, 26,. p 41–51.
 - Xuan, Nguyen Thanh and Xing,Yuqing. (2008). Foreign direct investment and exports the experiences of vietnam. **Economice of Transition** ,volume 16(2), p:183–197.

• مراجع باللغة العربية

- غريب، بولرباح. (2012). العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرباح ، ورقلة ، الجزائر، ص 99.

-
-
- عبید ،جمال محمود عطية. (2000). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. رسالة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000، ص 18.
 - مهران ،حسنی حسن محمد. (2000). الإستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وإمكانات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى، مجلد 8 عدد 1، ص 22-23.
 - فوزى ،سميحة. (2002). سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES، ورقه عمل رقم (68)، مايو، ص 12-13.
 - عشوش ،محمد أيمن عبد اللطيف. (1988). تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المشترك مع القطاع العام: دراسة مقارنة مع القطاع العام لجمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعه القاهرة، ص 88.
 - قادري، محمد و داودى ، محمد. (2018). قياس العلاقة السببية الاستثمار الأجنبي المباشر،الصادرات والنمو الاقتصادي في دول MENA دراسة قياسية خلال الفترة 2016 - 2000 باستخدام VECM، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير،جامعة زيان عاشور ،الجزائر، ص 367-380.
 - العريان ،محمود الجمل. (1997). جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية : الإتجاه نحو السياسة التصحيحية. ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 49.
 - الدسوقي ، محمود سراج ابراهيم . (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم-الأنواع-النظريات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ص 144.

-
-
- مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار . (2004). السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر. مجلس الوزراء، ص 37.
 - ناصري ، نفيسة . (2011). أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية- دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، ص 201.
 - محمود ،نيفين حسين محمد . (2022). أهم محددات الاقتصاد الكلي وأثارها على معدلات الفقر في مصر (خلال الفترة 2000-2020) (باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد). المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة جامعة عين شمس، ص 16.